

خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش المجيد

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 4 ذي القعدة 1418 الموافق 3 مارس 1998، خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاعتلاء جلالة عرش أسلافه المنعمين.
وفي مايلي نص الخطاب الملكي السامي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
شعبي العزيز،

تنوالت أعياد العرش التي تخلد فيها ذكرى من أعز ذكرياتك وأسائها وأحفلها بقيم الوطنية وأغناها، فيزداد بتواليها عمقها في وجدانك وحضورها في ذاكرتك وترسيخها ضمن تقاليدك وتحفيزها لمشاعر وطنيتك. ومثلما تنوالت الفصول فتزيد الشجرة الثابتة عمقا في الجذور وستورق في الفروع وإبتاعا للشمار فكذلك تنوالت هذه الذكرى المجيدة فتزداد معها -شعبي العزيز- إنجازا لمضاليك وتحقيقا لرغائبك وإضافة لمكاسبك، وأزداد من جهتي بتواليها تفانيا في خدمتك وسهرا على أمنك وطسأيتك وحدا على مصالحك وقيادة مسيرتك. فلا تطوي -أنت وأنا- صفحة سنة مليئة بالإنجازات والمكاسب إلا نشرنا أخرى متحفزين لمثلها بما يحقق المزيد من تطلعاتك وطموحاتك.

لقد جرت عادتنا عند تخليد ذكرى اعتلائنا عرش أسلافنا الأماجد أن نجعلها مناسبة أثيرة نستحضر فيها أحوال الأمة مستخلصين العبرة مما حققته بلادنا خلال السنة الفارطة من بناء وتشبيد وما واجهته من صعوبات

واشكالات وما خاصرها من آمال وتطلعات. كما أنها فرصة سانحة ننوق فيها -شعبي العزيز- إلى إطلاعك على رؤيتنا لشؤون بلادنا والتفكير معا فيما ينبغي أن نشرع في إنجازه انطلاقا من تقييمنا لمواردنا وإمكاناتها، محددين في نفس الوقت موقفنا من التحولات العميقة التي تؤثر في محيطنا الجهوي والعالمي.

وكما تعلم -شعبي العزيز- فإننا منذ ولانا الله أمانة قيادتكم ظللنا دائمين في خدمتكم لا ندخر جهدا في سبيل تسريع خطاكم في مضمار التقدم والارتقاء وتوسيع مجال حرياتكم العامة والخاصة وأعلا، شأنك بين الأمم المنتهية بالقيم الحضارية المروقة في تقاليد انديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل الدؤوب من منطلق مسؤولياتنا الكبرى كضامن لوحدة الترابية، غير متوانين في العمل على استكمالها.

وقد استضاع المغرب -ولله الحمد- بفضل تعبك وتجنحك ورا، قيادتنا والتجاوب مع إرادتنا الثابتة أن يندارك خلال جيل واحد التخلف الذي كان يعثر خطاه وأن يستكمل مقومات تقدمه وتحقيق تطور ملموس كد وكيفا. إن الحيوية التي حباك الله بها -شعبي العزيز- والتي عرفت دائما كيف تستثمرها وبخاصة في مرحلة أشد لتبرهن على أنك قادر على تحويل الصعوبات إلى محفزات للنجاح وكنت تدرك على الدوام أنه لا يمكنك الاعتماد على غير مواردك الذاتية من أجل التخفيف من ضغوط الظرفية غير الملائمة واحترا، مصاعب العجز المادي مهما كان مصدره كد عرفت كيف تتأقلم في ملتقى الثورة التكنولوجية وعولمة الاقتصاد مع متعطفات لا مندوحة من مواجهتها.

إن الاهتمام الذي ما فتئ يشغل بالنا ويشجذ عزيمتنا على مدى العقود الأربعة الماضية هو العمل على تحقيق تطور متوازن لبلادنا وذلك بتفعيل

جميع مجالات حياتنا من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد تمكننا معتمدين على ما يجمعنا وإياك من توائم وروحي ورؤية واقعية متبصرة من أن نجيب المجتمع المغربي أي شكل من أشكال المخاطرة والمجازفة وذلك بقيادته نحو الهدف الذي توخيناه طورا بعد طور ومرحلة إثر مرحلة في سبيل تجديد كيانه كأمة معتزة بأصالتها مزودة بنظام من القيم المفتوحة على التجارب الأخرى والعناصر الوافدة التي من شأنها إغناء وحييدنا الوطني.

وانتهاجنا من لهذا المسلك القويم والاختيار الحكيم ما فتننا تأخذ بعين الاعتبار وعلى مدى هذه العقود البظور الحاصل في مجتمعتنا المغربي ومتطلبات هذا التطور في سياق عالمي يجيش بمختلف التيارات والتحوليات المتدافعة الأمر الذي جعلنا ندأب على استشارتك وبخاصة عن طريق الاستفتاء كلما تعلق الأمر بتعديل أو مراجعة دستورية تحريا للوقوف على رأيك واعتمادا على حسن اختيارك في كل شأن يتعلق بمصيرك. وهكذا تمكنا دونما توان ولا تسرع من أن نزود المغرب ببنية متكاملة من المؤسسات في جميع المستويات ابتداء من الجماعة وانتهاء بالبرلمان، مروراً بالإقليم والجهة فصاح من الآن قصاعدا بإمكان كل المنتخبين أن يباشروا شؤون الجماعات والشؤون العامة التي خولوا التفويض في مباشرتها من لدن ناخبهم.

إن المشروع الذي كنا نسعى إليه والمتبلور في ترسيخ اللامركزية وعنده التمرکز في إطار الجهوية من ناحية، وفي إشراك القوى الحية المنتجة في آليات التشريع من ناحية ثانية، وذلك من خلال إحداث غرفة ثانية للبرلمان هو المشروع الذي تحقق في نهاية المطاف على النحو الذي ترتضيه. وعلى مدى هذا المسير الحثيث، ظل الشركاء السياسيون من أحزاب وبنقابات وسلطات عمومية متعازنين في جو من التراخي والحوار وكل صدق وتفاؤل من أجل اعتماد منظومة من النصوص من بينها القانونان التنظيميان

المتعلقان بانتخاب وتأليف غرفتي البرلمان ومدونة الانتخابات وقانون الجهة،
فهذه النصوص التشريعية الجديدة فضلا عن كونها رصيدا ومرجعا للقانون
العام المغربي، فإنها تشكل تجاوبا كلييا مع المبادئ الأصلية للديموقراطية.

وهكذا وطبقا لما توخيناه وقررناه معا نكون قد وفرنا إطارا جديدا
يمكننا من تحقيق تطابق متكامل بين تعلقنا الثابت بأصالتنا من جهة وبين
اختيارنا الوضيد للاندماج في المعاصرة من جهة أخرى. ولم يبق الآن أسام
الطوائف التي تتوقر عليها -شعبي العزيز- إلا أن تنطلق في خدمة بلدك
وأنت كامل الثقة بالنفس وأن تدفع بها إلى الأمام بخطى حثيثة متجاوبا مع
الواقع الموضوعي. وهذا الواقع وإن لم يستوعب كل طموحك الذي هو
طموحي، فإنه كقيل بأن يحقق كل ما يمكن تحقيقه لشعب اختار أن بتطور
وفق وتيرة العصرية التي تلائمه متجنبنا دائما مزالق التهور والاندفاع من
جهة ومتفاديا الانفلاق من جهة أخرى.

وهكذا يمكن لجميع قواك الحية منذ الآن وبدون استثناء، أن تتنافس بكل
أهلية وجدارة في مجال اشحقاق التناوب السياسي في إطار ملكية
دستورية ضامنة للعدل والاتصاف ساهرة على المصالح العليا للأمة.

وكما سبق لنا أن أعلننا ذلك حين تنصيبنا للبرلمان الجديد، فقد قمنا
بوحى من ضميرنا وما وصلنا إليه من يقين وفق ما يخوله إيانا الدستور
باختيار وزير أول لباشر تشكيل الحكومة الجديدة قمسيدا لرغبنا في تحقيق
التناوب السياسي الذي من شأنه أن يكون عنصرا مهما في تجديد صرحك
الديموقراطي لأنه يتيح من جوهر نظامك الملكى الدستوري بحكم أن الملك يعلو
على كل السلط والفئات والتيارات السياسية. وباعتبار الجالس على العرش
أبا للجميع، حزيه الأسة برمتها، فهو الذي يسهر على أن يكون التباري

مفتوحا أمام جميع التيارات السياسية كي تتنافس بفضل التناوب لبلورة الاختيارات الكبرى التي يحددها المثل الأسمى للأمة.

ومن نافلة القول التذكير بأن هذا التناوب الذي وعدناك به والذي هو البير واقع ملموس ليس غاية في حد ذاته ولا ينبغي أن يكون كذلك لذا ننتظر من حكومتنا المقبلة أن تنكب على مهامها المشروطة بها بكل تفان ومثابرة وكذلك الشأن بالنسبة لما ننتظره من البرلمان ومن مجموع القوى الحية في وطننا العزيز، وهي قوى مدعوة لتعبئة ذاتها لرفع تحديات عالم يعرف تحولات عسيفة من أجل كسب رهان النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لهذا الوطن.

وفي هذا الاتجاه، ننتظر أيضا من الأحزاب السياسية كإطار للتعبئة بالدرجة الأولى تحمل رسالتها وتعاطي مسؤوليتها الدستورية، هذه المسؤولية التي لا تنحصر فقط في كونها تشيلية بل هي بالأساس مسؤولية تأطيرية، أي تكوين أنصارها تكوينا يؤهلهم لممارسة الحياة الديمقراطية في الاتجاه الذي يقوي أسس الاستقرار الاجتماعي والأصالة المغربية، ومن ثم يتعين أن تترك الديمقراطية المكان للبيداغوجية. وذلكم هو المسعى اللائق بالنخبة المغربية التي لا يخامرنا شك في أنها على استعداد للتباري بكل ما أوتيت من فطنة ومهارة لتكون أهلا للشقة والأمل الذين نعلقهما على قدرتها ومزهراتها.

شعبي العزيز

إن المغرب الذي أخذ بنظام ديمقراطي جد متقدم قد غدا مدرسة سياسية بالنسبة لشعوب أخرى تطمح إلى استكمال أليات بناء غد أفضل. فالمؤسسات التي استكملتها اليوم تعتبر نموذجا يحتذى ولم تكن أي واحدة منها ثمرة الصدقة أو التسرع. فقد تحررنا أن يكون منهجنا في تحقيق

تطورك السياسي بمثابة تفاعل ذاتي مع أصالتك وتنمية جماعية بسودها
التناسك والتسامح والعمل في توافق وطمأنينة. ومن هذا المنطلق يمكن
إدراك الدوافع التي كانت وراء منعهنا لنظام الحزب الوحيد منذ الدستور
الأول. ولماذا أقمنا لك -شعبي العزيز- منذ الوهلة الأولى ممارسة التعددية
الحزبية ولماذا تابعنا معك التعاطي لبيداغوجية سياسية بناءة أكثر من أي
نهج آخر من أجل إقرار نظام التراضي والإشراك الجماعي في خلق ثقافة
سياسية جديدة.

شعبي العزيز،

إذا كانت السنة التي دعنا لها قد تميزت بما قد هيمن عليها من
مناقشات انتخابية، فإنها قد امتازت أيضا بمواصلة عملية الإصلاح والإنجاز
في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي حيث تم اتخاذ ما يلزم من التدابير
لجعل الاقتصاد المغربي يتابع مسيرته بخطى حثيثة تباشه. وهو ما يسر
تحقيق عدة نتائج منها احتواء عجز الميزانية في النطاق الملائم وترسيخ
التوازنات الداخلية والخارجية والتنامي الإيجابي للتجارة الخارجية وتراجع
البطالة في المجال الحضري والارتفاع المجدي للاستثمارات الخارجية. كما أن
المدونية الخارجية التي بدأت في التذني صارت تحظى بتدبير أقوى من شأنه
أن يمكن من مواجهتها بحزم وقناعة.

وبأن تجربة تحويل جزء آخر من الديون إلى استثمارات خاصة قد تم
تجديدها مع كل من فرنسا وإسبانيا، فإننا ندعو حكومتنا أن تضاعف
الجهود في نفس الاتجاه لحمل شركائنا التقليديين على مسايرة هذه التجربة.
ومن جهة أخرى فقد انطلق في آخر السنة القارطة برنامج تأهيل
المقاولة المغربية، وهو البرنامج الذي يهدف بالأساس إلى تحسين الإطار
المؤسسي وتقوية البنيات التحتية وتنمية الموارد البشرية وإعناش الشغل

والصادرات والجودة. وإنما ننتظر في هذا الصدد من الشركاء الثلاثة الذين يعود إليهم أمر هذا التأهيل، ونعني المقاولات والأبنية والسلطات العمومية أن يتحمل كل منهم مسؤوليته بحزم وعزم. فعلى المقاولات أن تبذل جهداً أقرى لتحقيق إنتاج أوفر جودة وأتمسكها وعليها أيضاً أن تحرص على شفافية حساباتها وأن تنفتح على المساهمة لتحسين رأسمالها. كما أن على الأبنية من جهتها أن تأخذ بعين الاعتبار المعدل الحقيقي للفائدة الناجم عن التحكم في التضخم المالي ليعود هذا التحكم أيضاً بالآثر الحيد على الاستثمار ويساهم في تثبيت النمو وإنعاش الشغل.

وعلى المغرب لكي يندمج اندماجاً مجدياً في الاقتصاد الدولي أن يعتمد في استراتيجيته التنموية على الآليات الحديثة التي تمكن من إعادة انتشار الأموال وأن يطورها كي يستعين بها على اجتياز الأذخار الداخلي واستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية، بيد أنه من اللازم الحرص على أن توجه الموارد الخارجية إلى الاستثمار المنتج لا إلى أسواق المضاربة، ذلكم أنه إذا كانت الإعانة المشروطة قد هددت في الماضي الاستقلال السياسي للدول، فإن دفع الأموال من أجل المضاربة قد يهدد اليوم وجودها، إنما هنا أمام ظاهرة تخفيف الجميع وطالما لم يتم توافق دولي حولها، فإن علينا أن نحرس من آثارها حتى لا تفاجأ بما لا يرضي، على أن المغرب لو طيد العزم على متابعة الجهد من أجل تحسين استقيال الشركاء الأجانب، وهو سعيد بما برهنوا عليه تجاهه من ثقة في السنة الماضية باستثمارهم لأكثر من مليار دولار.

شعبي العزيز،

إنه باستمرار الرعاية الربانية لنا وتوالي نعمها علينا، سيكون الموسم الفلاحي الجديد -بحول الله- موسماً جيد الأثر على معدل النمو للنتائج الداخلي العام الذي لا يزال وهين التقلبات المناخية. ولتخفيف وطأة هذه

التقنيات على فئة الفلاحين التي ما فتئنا نشمليها بكامل عطفنا وحننا حرصنا على معالجة ما ألم بها من خيبة وضيق خلال السنة الماضية. وهكذا قررنا أن نتخذ الإجراءات الملزمة لحل معضلة المدبونية التي تشكل كاهل فئات واسعة منها وأن يتم بحث النوجه الذي يجب إعطاؤه للتنمية الفلاحية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تدعيم المستأخرات من المقروض المستحقة للصندوق الوطني للمقروض الفلاحي بالنسبة لما يتفوق ربع مليون من الفلاحين حتى يتمكنوا من الاقتراض مجددا.

كما أن بحث النوجه الفلاحي أسفر بدوره عن وضع مشروع أولي لقانون يرمي إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد واستقرار الدخل بالنسبة للفلاحين وتقوية الإنتاجية والتنافسية للمنتوج الفلاحي والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل استدامتها. وبتنا ننتظر من حكومتنا أن تتخذ ما يلزم من التدابير لترجمة هذا التوجه على أرض الواقع.

ومن جهة أخرى، فإننا عازمون على التصدي لكل عوامل الاخلال التي قد تقف حجرة عثرة في سبيل تقدم المجتمع المغربي نحو الارتقاء. لذا، فإننا مصممون على إصلاح وتقويم الإدارة حتى تنهض بدورها كجهاز في خدمة الصالح العام ملتزمة بسبيل الحزم والترشيد إنها مطالبة في مناخ ترجع الكلمة الفضل فيه للإنتاجية أن تكون في أن واحد أقل تكلفة وأقرب مردودية، كما أننا نهدف إلى إصلاح جهازنا القضائي لتمكينه من القيام بدوره كعامل أساسي يساهم في تعميق الديمقراطية في المجتمع المغربي وتقوية تماسكه وتطهير المناخ الاقتصادي، لذا يجب أن يكون هذا الجهاز قادرا على مسايرة التحولات الجارية متشبها تشبها متينا بقيم النزاهة والاستقلال الذي ضمناها له دستوريا.

وانطلاقا من وعينا بما يتطلبه الاقتضاء الفتح، فإننا لن نذخر جهدا

كي يصبح اقتصادنا ضمن الإطار الشمولي السائد اقتصادا أقوى مناقسة، أقوى إنتاجية. بيد أن طرحنا في هذا المجال لن يقف عند تقوية الاقتصاد الإنتاجي وحده بل سيهدف في نفس الوقت وبالأساس إلى إقامة نموذج للتنمية يكرن عاملا من عناصر التناسق الاجتماعي وحافزا من حوافز التضامن ووازعا للتوزيع العادل لثمار النمو ووسيلة للحد من الفوارق وسيلا للمحافظة على سلامة المحيط الذي نعيش فيه.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، فإننا سنسعى من وراء استراتيجيتنا إلى التحكم فيما يعايناه الواقع المغربي من الظواهر السلبية للفوارق الاجتماعية، أعني بذلك التكاثر السكاني والهجرة القروية وتركز الإنجازات الاقتصادية بالاحل الأطلسي. هذا التركيز الذي ما فتئ حتى الآن يولي ظهره للجبهات الأخرى وعليه فإننا سنحرص على أن نتمكن كل جهة من جهات السلطنة سواء بالشمال أو بالجنوب من أن تصبح مستقطبة للتنمية، مؤهلة لاستقبال النشاطات المنتجة الموفرة لفرص الشغل. وبذلك ستمكن من فك العزلة عن البوادي والتوصل إلى التوازن السكاني وتقوية قدرة العائم القروي على مقاومة الثقلبات المناخية.

واننا ننتظر من حكومتنا المقبلة أن تتخذ في المجال الاجتماعي تدابير فعلة ترمي إلى استمرار وتوسيع وتعميق سياسة توجيه الموارد ومنها الاعتمادات المرسدة في صندوق الموازنة للفئات التي تحتاج إليها حرصا منا على أن يزول ما تقوم به الدولة من مجهودات إلى المستهدفين الأحق بها.

غير أن الدولة والحالة على ما هي عليه لن يكون بإمكانها القضاء على جميع أنواع العجز الاجتماعي إلا بالاعتماد على المساهمة المتحمسة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي هذا السياق نسجل بارتياح نزوع هؤلاء الفاعلين إلى تطبيق مبدأ الشراكة، سواء بين الجماعات المحلية

والوزارات المختصة، أو بين هذه الزارات وبعض مكوثات المجمع المدني. وإن المجال المفتوح أمام هذا النوع من التعاون لمجال واسع جدا حيث يمكن أن يشمل إنجاز البنيات الأساسية والمشاريع الترويجية والشفافية والاجتماعية. وما الاتفاقات التي تم إبرامها بين الوزارة المعنية والجمعيات المحلية لإنشاء فضاءات مجهزة للمقاولات وتلك التي بمقتضاها ستشارك منظمات غير حكومية في عمليات محور الأمية إلا أقوى دليل على ما للسراخنين من استعداد كبير لخدمة الصالح العام.

لذلك ونحياويا مع هذه الرغبة المحمودة التي تهيم على نفوس رعايانا الأوفياء وحشا منا لتزوعهم الطميعي على تطاقر الجهود لتحقيق الرفاه للجميع أدركنا أنه أن الأوان لإقامة نوع جديد من التعاون بالاعتماد على إحدى الركائز الإسلامية للتضامن الاجتماعي ألا وهي الزكاة، الركن الثالث من أركان الإسلام.

ولست في حاجة شعبي العزيز، إلى تذكيرك بأن أعمال الخير بالنسبة للإسلام تنطلق من واجب روح التكافل، فهي أعمال ذات وظيفة اجتماعية عظمى هدفها التخفيف من المعاناة وإغاثة المحتاجين وتحسين أحوال ذوي الفصاصة والتقليص من الفوارق الاجتماعية.

ولست في حاجة أيضا إلى تذكيرك بأنه ما من إنتاج أو ثمنك إلا لهما بعد ديني وحضاري بالنسبة للمسلم. فالقرآن الكريم يقرر أن الثروة لا تطلب لتكس أو تكتنز ولكن لينتفع منها المجتمع كله.

ومن نفس المنطلق يجدر بنا أن نذكر أيضا بأن العمل لم يكن يعتبر مجرد سعي لتحقيق مكسب مادي وحسب وإنما كان ينظر إليه كذلك على أنه قيمة اجتماعية تسمح للمواطن بأن يلعب الدور الذي يرفع من شأنه وسط بيئته. لذا لم نفتأ نولي إنعاش الشغل الأولوية المطلقة. وقد مكنت التدابير

المتخذة أخيرا طبقا لتعليماتنا من تخصيص ألفين وخمسمائة منصب مالي لفائدة الشباب الحائزين على دبلوم السلك الثالث. ويموازة ذلك فضلا عن التكوين المهني المتناوب، فإن برنامجا خاصا يطبق على مدى أربع سنوات قد تم البدء في إنجازه لتيسير التحاق عشرين ألفا من الشباب بالمقاوولات سنويا. أما ما يتعلق بالتشغيل في الوسط القروي فقد تم إعداد برنامج جد مشجع لإدماج خريجي المدارس الفلاحية في الحياة العملية. وهكذا سيتمكن هؤلاء الشباب من اقتناء وإعداد وتجهيز الأراضي الفلاحية التي يقع عليها اختيارهم وذلك عن طريق دعم مالي ملائم وقبيل التكلفة. كما أن مضاعفة المجهود لصالح السكن الاجتماعي ستؤدي إلى اتخاذ تدابير جديدة لتشجيع المبادرة من لدن العائلات والمثقفين العقاريين حتى يتيسر لهذا القطاع أن يقلص ما لحق به من عجز، الأمر الذي سيعتريه عليه أيضا خلق العديد من فرص الشغل.

ومهما يكون المجهود الذي يبذل في هذا المجال، فإنه سيظل ناقصا إذا لم يدعمه تكوين جيد للشباب يؤهلهم للاعتماد على أنفسهم قبل كل شيء. ومن ثم كان انشغالنا الكبير بضرورة إصلاح نظام التعليم الذي لم يعد يساير متطلبات العصر. ومن الآن فصاعدا يجب أن تصبح إشكالية التشغيل وحاجيات سوق العمل متدرجة في صلب سياسات التربية والتكوين وذلك على مستوى الطورين الثانوي والعاللي. لقد أصبح من الواجب تكوين المتعلم ابتداء من السلك الأساسي، التكوين الذي يؤهله للتمرس بالتقنيات والمهن التي تعدد للحياة العملية دون إغفال تلقينه في نفس الوقت مبادئ المسؤولية والقيم الأخلاقية والوطنية التي تهيئه ليصبح مواطنا متشبعا بقيم أمته متحليا بفضائلها وأعيانها من حقوق وما عليه من واجبات. ولهذا أصبح من الضروري القيام بمجهود جماعي في إطار المجلس الأعلى للتعليم،

هذه المؤسسة الدستورية التي سنعمل على تفعيلها بعد أن نتوصل باستنتاجات اللجنة المختصة التي ستكونها عما قريب. ومن جهة أخرى أصبح من الضروري إذا ما أردنا أن نقوم بعمل جاد وهادف ومتناسق في مجال التعايش الاقتصادي والاجتماعي أن نحدد اختيارات المغرب وأولوياته. وهذا ما جعلنا نعلن عن نيتنا باستئناف العمل بالتخطيط في صيغة جديدة من شأنها أن تنسق أعمال كل الفاعلين لتوجيه نشاطهم وجهة متكاملة.

شعبي العزيز،

في خضم هذه الانتفالات أتفة الذكر لم يتوان المغرب في تأكيد تشبه بقواعد القانون الدولي ومقتضات التعاون المتعددة الأطراف كخيار طرعي واقتناع راسخ عمادهما إثنا عشر قرنا من التقاليد التي جعلت مملكتنا ملتقى للتوافقات المثمرة.

إن تشبث بالشرعية الدولية ينبع أيضا من أملنا في كون القانون سينتهي آجلا أو عاجلا إلى فرض نفسه على ضمان كل التعنتين. وقد رغبنا هذا الأمل الذي كرسنا له جهودنا وجعلنا منه قرأ عملنا الدؤوب لصالح السلم والأمن العالمين. بيد أن منطقة الشرق الأوسط للأمن الشديد لا تزال تشهد انهيار الأمل الذي انبثق من 'تفاهات' 'أوسلو' بالنسبة لهذه المنطقة وذلك بفعل إصرار الحكومة الإسرائيلية على انتنكر لكل ما أخذته على نفسها من التزامات وتماذ بها في غطرسه من شأنها تعريض مواطنيها وكل شعوب المنطقة لتوترات خطيرة. فلا المرونة الحميدة التي أبدتها السلطة الفلسطينية تحت قيادة أخينا الرئيس ياسر عرفات للدفع بعملية السلم ولا نداءات الأمم العديفة في الاتحاد الأوروبي ولا العمل الدؤوب للولايات

المتحدة الأمريكية، لا هذا ولا ذاك قد نال من سياسة التمتع التي تنهجها الحكومة الإسرائيلية. وإنما لعل يقين من أن هذه السياسة ستبلغ نهايتها أجلاً أو عاجلاً وأنها بدل أن تخدم المصالح الحقيقية للشعب الإسرائيلي، فإنها لا تعمل إلا على التأخير المتذر بالمخاطر لاستحقاق مقدور لا محالة في المجرى الثابت للتاريخ.

وعلى صعيد آخر، فإننا سنظل حريصين أشد الحرص على تشجيع كل المبادرات التي تتحو متحى توسيع التعاون بين أمم منطقة شرقي وجنوبي البحر الأبيض المتوسط، وإننا لجد مسرورين للمبادرات المتخذة مؤخرًا والرامية إلى تكميل الأمة العربية من تشكيل منطقة واسعة للتبادل الحر، وحرصاً منا على بلورة هذا الاقتناع في واقع ملموس فقد سعدنا باستقبال عدة رؤساء دول وحكومات لدول عربية تقيفة وترأنا مع شقيقنا الرئيس محمد حسني مبارك أشغال اللجنة العليا المغربية المصرية، كما انعقدت لنفس الغاية - على مستوى الوزراء الأول - اللجنة الكبرى المغربية - الليبية. وبموازاة ذلك فقد سهرنا على تعميق وتوسيع تعاوننا من الاتحاد الأوروبي الذي تربطه ببلادنا اتفاقية شراكة منذ فبراير 1996. وفي هذا الإطار سعدنا خاصة باستقبال كل من رئيس الجمهورية الإيطالية ورئيس الجمهورية البرتغالية، كما حل ببلادنا في زيارة عمل الوزراء الأول لكل من اسبانيا والبرتغال وفرنسا وكذا رئيس البنك الأوروبي للاستثمار.

وقد كان بلدنا حريصاً في هذا السباق من المشاورات، على تحقيق أقصى ما يمكن من الاستفادة من علاقاته الطيبة بدول الشمال، كما اغتنم كل الفرص للدفاع عن مشاريعه، سواء أكان ذلك في إطار العلاقات الثنائية

أو على صعيد المتابعة مع اللجنة الأوروبية أو في نطاق تتبع مسلسل
برشلونة.

وإن أن بلدنا ظل مرتبطاً على الدوام بجيرانه في الجنوب بروابط
الصداقة والأخوة والتعاون، فقد شهدت السنة المنصرمة تكثيفاً في المشاورات
والملاقات الأخوية مع عدة رؤساء دول وحكومات إفريقية، حيث سعدنا
باستقبال أصحاب الفخامة: السيد الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية
الغابون، والسيد نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، والسيد
إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد، والسيد تشارلز تاييلور، رئيس جمهورية
ليبيريا، والسيد دونيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو. وخلال نفس
السنة عرفت مبادلاتنا التجارية مع هذه المنطقة زيادة قدرها خمسون بالمائة،
مشكلة بذلك تحولا ذا دلالة خاصة في تعاملنا مع هذه المنطقة التي تشدنا
إليها وشائج تاريخية من التعاطف والتضامن.

شعبي العزيز،

إننا مع اهتمامنا الدائب بشؤون تنميتك وإعلاء شأنك بين الأمم فقد
قللنا بحكم مسؤوليتنا التاريخية والدستورية ساهرين على ضمان حوزة
وطنك واستكمال وحدته الترابية بالطرق السلمية انطلاقاً من تشبثنا الراسخ
بالشرعية الدولية. وهذا الخيار هو الذي جعلنا نقبل إجراء استفتاء تأكيد
في أقاليمنا الجنوبية لإثباتها، مشكل مفتعل هدفه الحيلولة دون استكمال
المغرب لوحدة الترابية.

ولا يخامر الشك كل ذي بصيرة في حسن ما آل هذه الاستشارة التي
ستشكل فرصة لتأكيد البهجة التاريخية التي تربط سكان هذه الأقاليم
بعرشنا.

ويمكننا أن نؤكد لكل رعايان الأوفياء ضحايا الابتعاد القسري أنهم
سيتمكنون قريباً من العودة إلى الحفص الدافئ والحنون لوطنهم الأم.
وفي هذا الصدد، فإننا سنحرص على ألا يحرق أي واحد من أبنائنا
وبنائنا المتحدرين من الأقاليم الجنوبية المتنازعة قبهم أحد معايير تحديد الهوية
الموضوعة من قبل الأمم المتحدة من حق المشروع في التسجيل في لوائح
الإحصاء. وإن إطار مدونة السلوك الخاص بالعمليات الجارية ليلزم جميع
الأطراف بعدم افتعال أي عراقيل من شأنها الحيلولة دون الأعمال النزيهة
لتلك المعايير.

شعبي العزيز،

إن بلدك المغرب كما قلت لك دائماً شجرة كريمة مليئة بالحياة متينة
البنيان وراقة الظلال وهو ما فتى بهر الجميع بقدرته على التكيف مع أي
ظرفية صعبة وليس لديه ما يخشاه على هويته الرطبة في عالم يزداد
تفككه كل يوم وتضيع فيه الخصوصيات. فقد وهب الله شعباً موحداً وقيماً
راسخة ومناخاً أفضل يستجيب لخصائصه وتطلعاته.

إن التقدم المذهل للتكنولوجيا قد أدخل العالم في مرحلة ثو مكثفة
يظيعها التعقد والتسارع وصعوبة التوقع. فكل إعطيات تخضع في عالم
اليوم للتغيير بما في ذلك الاقتصادات الراسخة وأنماط النمط للدرجة أن
عملية صنع القرار ضمن وضعيات مستجدة صارت جد صعبة إن لم نقل
ممتعة ضمن محيط مطبوع يتصدع الأنماط المعتادة للضغط. بيد أن كل هذه
التحولات لا يمكن أن ننسى أن المغرب ذو عراقة في التاريخ وأن أمته
الوسط مطبوعة بالاعتدال، وافة الشقة بالنفس مؤمنة بمؤهلاتها الذاتية

وبقدرتها على حسن استعمال قاعدة الحوار والتوافق التي استوعبت كامل فضائلها، هذه الفضائل التي تلقيناها بالممارسة والقوة المثلى عن والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس -طيب الله ثراه- فني مدرسته المجاهدة تربيانا وبأخلاقياته النبيلة تحلينا وبحكمته وعلى نهجه سرنا فجعلنا من مسيرة التحرر والوحدة والارتقاء التي شرعها لشعبه مسيرة متواصلة تتجدد أهدافها وتزداد مكاسيها وتوالي انتصاراتها، قاله ندعو: عوة المنبيين الخاشعين أن يثيبه على ما تدمه لشعبه الثواب المأمول لعباده المخلصين وأن يقعده مقعد صدق مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وبهذه المناسبة ننوه كل التنويه بقواتنا المسلحة الملكية وقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة المرابطة في ثغورنا الصحراوية القائمة بواجبها في السهر على أمنها وطنائيتها وعاياننا بين أرجائها، فإنها جديرة بهذا التنويه حرية بالاشادة على رياضة جأشها وانضباطها ووفائها للمقدسات التي أقسمت على الولاء لها والتفاني في الدفاع عنها، ولا يقوتنا في هذا المقام أن نتذكر مرافق البطولة والاستشهاد التي وقفها رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، فنقف خاشعين أمام أرواح شهدائنا الأبرار الذين كتبوا بدمهم في سبيل هذا الوطن الغالي صفحات المكرمات والفخار وضحووا بكل غال ونفيس نكي يظل وطنك -شعبي العزيز- بلد الحرية والأحرار، منبوتا مكانه اللائق به بين الدول ذات العزة والهيبة والوقار، اللهم إنك تعلم أنني ما اذخرت جهدا في سبيل إسعاد شعبي والرفقي

به في مراقبي التقدم الذي ينطلق إليه، ولا غفوت عن واجب من واجباتي في
حباطته بالأمن والطمانية، ولا توانيت في تحقيق رغائبه وإنجاز مطالبه ولا
قي الحذب على بعيدد وقريبه مقيمه وتنازحه ولا وهنت عزيمتي وإرادتي في
مواصلة هذا المسعى وتحقيق هذا المرجى. راجعل اللهم الأواصر التي تشدني
إلى شعبي عروة وثقى وسياجاً محكماً لا يطرله وهن ولا يعلموه مرنقى.
محققاً لإسعاده وإرتقائه صادق مسعاه مسدداً على نهج الحق في خدمته
كل خطاي آخذاً بيدي لتحقيق ما ترضاه لديتي ودنياي متقبلاً بفضللك
خالص دعاتي ونجواي. " أن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا
بإالله عليه توكلت وإليه أنيب "

صلى الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.